الأمم المتحدة S/2016/950

مجلس الأمن

Distr.: General
10 November 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (للفترة من ١٢ آب/أغسطس إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٠٤ (٢٠١٦) الذي مدد المجلس فيه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وطلب فيه أن أقدم كل ٩٠ يوما تقريرا عن حالة تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي التقرير التطورات التي حدثت في الفترة من ١٢ آب/أغسطس إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ويتضمن ملاحظات بشأن تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان والمهام ذات الصلة. وسيتم إطلاع مجلس الأمن على تقرير خاص مستقل عن التقييم الاستراتيجي للبعثة يقدم توصيات بشأن عمل البعثة مستقبلا في جنوب السودان (S/2016/951).

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية

عملية السلام

٢ - منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٠٤ (٢٠١٦) في ١٢ آب/أغسطس، أحرز تقدم هامشي نحو تنفيذ العناصر الرئيسية في اتفاق السلام. وعملت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية التي أعيد تشكيلها على تعزيز الترتيب السياسي الحالي حيث يحمل تابان دينق قاي صفة النائب الأول للرئيس ورئيس الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقد قاد بهذه الصفة التعاقدات التي أجرتها حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية مع بلدان المنطقة والشركاء الدوليين. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، على إثر إعادة تشكيل مجلس الوزراء والجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية، قام النائب الأول للرئيس بتعيين ١٥ من الأعضاء الجدد

الرجاء إعادة استعمال الورق

في اللجنة المشتركة للرصد والتقييم ليحلوا محل الأعضاء الذين يمثلون الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان.

٣ - وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠١٦، أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بيانا يؤيد فيه قرار مؤتمر القمة الاستثنائي الثاني الذي عقدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) الموسعة في أديس أبابا في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٦، ويشجع رياك مشار على الانضمام إلى عملية السلام ويرحب بالبادرة التي قام بها تابان دينق قاي عند التنحي بغية العودة إلى الوضع السابق.

٤ - وفي ١٥ آب/أغسطس، عند افتتاح الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية، التي أنشئت بموجب الفصل الأول من اتفاق السلام، أشار الرئيس سلفا كير إلى التزامه بالتعاون عن كثب مع نائب الرئيس الأول الجديد في مجال تنفيذ اتفاق السلام، وأوجز التدابير ذات الأولوية بما في ذلك: بدء عملية شاملة لتوحيد الأحزاب السياسية؛ وتسريع الإجراءات الانتخابية الانتقالية من أجل تيسير إجراء الانتخابات؛ والتخطيط لإصلاحات في القطاع الأمني المقرر الشروع فيها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧؛ وإنشاء لجنة للتحقيق في اندلاع أعمال العنف في جوبا في تموز/يوليه ٢٠١٦.

٥ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، في ختام الزيارة التي قام بها وفد من مجلس الأمن إلى جنوب السودان، أصدر أعضاء المجلس وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بيانا مشتركا، أعربت فيه الحكومة عن تصميمها على تنفيذ اتفاق السلام، ولا سيما خطة الإصلاح (انظر S/2016/776، المرفق).

٦ - وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر، عقد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة رياك مشار اجتماعا لمكتبه السياسي في الخرطوم. وفي القرار الصادر في نهاية الاجتماع، قام المكتب السياسي، في جملة أمور، بإدانة تعيين تابان دينق قاي نائبا أولا للرئيس، وأعرب عن التزامه بإحياء اتفاق السلام وبتنفيذه بشكل كامل، ودعا اللجنة المشتركة للرصد والتقييم ومؤسساتها الانتقالية إلى تعليق الأنشطة إلى حين عودة الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية وإعادة تشكيلها، وحث على النشر السريع لقوة الحماية الإقليمية، فضلا عن تجريد جميع المدن الرئيسية من السلاح. ودعا القرار أيضا إلى إعادة تنظيم الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل خوض مقاومة مسلحة ضد الحكومة.

٧ - وبالتزامن مع ذلك، في ٢٣ أيلول/سبتمبر على هامش الجمعية العامة في نيويورك، عُقد اجتماع وزاري لمناقشة التحديات الحالية وأفضل السبل للمضي قدما في العملية

السياسية في البلد، بمشاركة الشركاء الإقليميين والدوليين الأساسيين في عملية السلام في جنوب السودان. واتفق الشركاء بالإجماع على أهمية الاضطلاع بعملية سياسية شاملة، تضم ممثلين عن الحركة الشعبية لتحرير السودان وجناح المعارضة في الحركة الشعبية لتحرير السودان (من اختيار المعارضة)، فضلا عن سائر أشكال المعارضة المسلحة وغير المسلحة ومنظمات المجتمع المدني بما يتسق مع اتفاق السلام باعتباره السبيل العملي الوحيد لإنهاء القتال وعودة جنوب السودان إلى مسار إحلال السلام والاستقرار على نحو مستدام. وشجع المشاركون رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم ورئيس بوتسوانا سابقا فيستوس موغاي، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان ورئيس مالي سابقا ألفا عمر كوناري، على أن يعززا على وجه الاستعجال انخراطهما مع جميع الأطراف للاتفاق على طرائق ملموسة للتمثيل الشامل في المؤسسات والعمليات السياسية التي تكمن في صلب عملية السلام في جنوب السودان – وهي عملية مراجعة الدستور، والعملية الانتخابية، والعدالة، وعمليات المصالحة والتعافي الوطني، فضلا عن إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ودعا الشركاء جميع الأطراف الموقعة على اتفاق السلام إلى التعامل بشكل بناء واستباقي مع اللجنة المشتركة للرصد والتقييم والاتحاد الأفريقي وكذلك مع الأمم المتحدة من أجل دعم تنفيذ اتفاق السلام. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أيضا بيانا شدد فيه على أن الحوار السياسي هو السبيل الوحيد إلى حل النزاع في جنوب السودان (انظر S/2016/868، المرفق).

٨ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، كرر الرئيس والشركاء، خلال اجتماع اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، تأكيد أهمية استيعاب الجميع وضرورة تمثيل جميع الأطراف في العملية السياسية، باعتبار ذلك شرطا أساسيا لتنفيذ اتفاق السلام. بيد أن مسألة الاستيعاب السياسي لا تزال بدون حل في هذه المرحلة، ولا تزال مشروعية المؤسسات الانتقالية بتشكيلتها الحالية موضع شك.

التطورات السياسية الأخرى

٩ - في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، قررت الرئاسة زيادة عدد الولايات من ٢٨ إلى ٣٠ ولاية، وعينت النائب الأول للرئيس ليترأس لجنة تعنى بإنشاء الولايات وضبط الحدود، وذلك لاستعراض التعديلات التي أدخلت على حدود لول وشرق النيل اللتين أنشئتا بموجب الأمر التأسيسي رقم ٢٠١٥/٣٦ المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ولا يزال إنشاء الولايات في انتهاك لاتفاق السلام يشكل مصدرا للخلاف.

التطورات الاقتصادية

١٠ - لا تزال مصادر الإيرادات العامة تواجه عراقيل، على الرغم من حدوث زيادة طفيفة في أسعار النفط العالمية، وذلك بسبب استمرار انعدام الأمن في المناطق المنتجة للنفط، وسرعة انخفاض القيمة النقدية لجنيه جنوب السودان. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، أقر مجلس الوزراء إيرادات بمبلغ ٢٢,٣ بليون جنيه من جنيهات جنوب السودان في الميزانية الوطنية للسنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧. وعلى الرغم من أن تقديرات الإيرادات بلغت أكثر من ضعف ميزانية السنة المالية السابقة بجنيهات جنوب السودان، فإنها لم تبلغ سوى ١٠ في المائة من ذلك المبلغ بدولارات الولايات المتحدة. وأعلن وزير المالية سلسلة من تدابير تحقيق الاستقرار، بما في ذلك تجميد جميع التعيينات الجديدة في المؤسسات العامة باستثناء المؤسسات الجديدة المنشأة بموجب اتفاق السلام. ولا تُظهر توقعات الميزانية بشكلها الحالي سوى نسبة ١٥,٤ في المائة من الإيرادات الصافية بعد تسديد المدفوعات المستحقة للسودان، والسُلف المقدمة من شركة النفط والمبالغ المستحقة للولايات المنتجة للنفط والمجتمعات المحلية، وهي لا تكفي لتغطية المرتبات، ويقدر أنها تمثل ٤٢ في المائة من مجموع الإنفاق. ولا يزال كل من التضخم وانخفاض قيمة العملة واستمرار متأخرات المرتبات يقوض إلى حد بعيد المهام الحكومية والقدرة الشرائية للأسر المعيشية. وزاد المؤشر السنوي لأسعار المستهلكين بنسبة ٦٨٢,١ في المائة في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وفقا لما أفاد به المكتب الوطني للإحصاء في جنوب السودان.

ثالثا - الحالة الأمنية

١١ - لا تزال الحالة الأمنية متقلبة في جوبا والمناطق المحيطة بها منذ اندلاع أحداث العنف في تموز/يوليه، في حين استمر تردي الحالة الأمنية عموما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في وسط الاستوائية حيث قامت القوات الحكومية بمتابعة أعضاء جناح المعارضة في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وتفيد التقارير بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان حارب جماعات المعارضة المسلحة في منطقة الاستوائية الكبرى ومنطقة غرب بحر الغزال. وقد ترتب على العديد من هذه الأحداث سقوط عدد كبير من الضحايا واستهداف المدنيين. وتزايد انعدام الأمن أيضا في شمال الوحدة وأعالي النيل وفي شرق جونقلي حيث اشتبكت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات جناح المعارضة في الجيش الشعبي لتحرير السودان في كثير من الأحيان نتيجة لتغير التحالفات بين القادة المحليين. وأدت أعمال العنف التي ترتكب ضد المدنيين في ولايات الاستوائية والتي تزداد شناعتها إلى تفاقم

العلاقات الهشة القائمة بين الطوائف العرقية في جميع أنحاء البلد. وقد يؤدي تنامي الخطاب الطائفي وخطاب الكراهية خلال تشرين الأول/أكتوبر إلى زيادة التحريض والاستقطاب، وإلى تفاقم انعدام الأمن في البلد.

منطقة الاستوائية الكبرى

١٢ - لا تزال الحالة الأمنية متوترة، في ظل قيام قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بعمليات هجومية ضد عناصر المعارضة. وفي أوائل أيلول/سبتمبر، تفيد التقارير بأن الجيش الشعبي قام بعملية قصف جوي بالقرب من منطقة ياي، وبأنه شن هجمات واسعة النطاق ضد عناصر تابعة للمعارضة بالقرب من ياي ولينيا ووندوروبا، في وسط الاستوائية. وتفيد التقارير بأن القوات الحكومية التي أوفدت إلى المنطقة قامت بإحراق منازل في لينيا. وفي لوبونوك بوسط الاستوائية، أدت مواجهات بين رعاة الماشية من دينكا بور الذين يحظون بدعم الجيش الشعبي لتحرير السودان وشباب محليين من جهة، وعناصر من المعارضة من جهة أخرى، إلى تشريد مدنيين وتدمير ممتلكاتهم. ووفقا للسكان المحليين، أطلق جنود تابعون للجيش الشعبي لتحرير السودان النار على مدنيين حاولوا الفرار من بلدة ياي وقتلوهم، وقاموا بمضايقة مدنيين في بلدة كايا في مقاطعة موروبو. وعُرقل عمل الدوريات التي تسيِّرها البعثة إلى المناطق المتضررة من النزاع في وسط الاستوائية بفعل استمرار القتال والقيود على الحركة التي تفرضها قوات الأمن الحكومية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تأخير سبع دوريات أو مُنعت من الدخول إلى وسط الاستوائية.

١٣ - وفي شرق الاستوائية، في ٢٧ آب/أغسطس، قاد الجيش الشعبي لتحرير السودان عمليات عسكرية كبرى ضد عناصر من المعارضة في منطقة جبال إفووتو، وتفيد التقارير بأن ذلك أسفر عن مقتل ١١ من جنود الجيش الشعبي وجندي واحد على الأقل تابع للمعارضة. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، في أعقاب الهجوم الذي وقع على قافلة مفوض مقاطعة لافون، حيث قتل ١٠ أشخاص، من بينهم ستة من جنود الجيش الشعبي، يُزعم أن حاكم إيماتونغ (التي أنشئت بالأمر التأسيسي رقم ٢٠١٦/٣٦) أمر باحتجاز ١٤ من مسؤولي الولاية وقادة المجتمعات المحلية، وقد أُفرج عنهم لاحقا.

١٤ - ولا يزال انعدام الأمن على طول الطرق الرئيسية في منطقة الاستوائية الكبرى يبعث على القلق. ففي ١٠ أيلول/سبتمبر، قام رجال مسلحون مجهولو الهوية بإحراق مركبتين صهريجيتين للنفط، على الطريق الرابطة بين نيمولي وجوبا، على بُعد ٧ كيلومترات إلى الشمال من بلدة نيمولي بمقاطعة باقيري. وفي الفترة بين ٧ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أسفرت كمائن نُصبت لحافلات الركاب والسيارات على طول الطريق الرابطة بين جوبا

وياي والطريق الرابطة بين جوبا ونيمولي عن سقوط عدد من القتلى، وقيل إن تلك الكمائن كانت تستهدف أفرادا من قبيلة الدينكا. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل موظف واحد تابع لمنظمة غير حكومية في مجمَّع المنظمة، أثناء القتال الذي دار حول بودي، في شرق الاستوائية؛ وقد تم في وقت لاحق إجلاء ١٠ من العاملين في مجال تقديم المعونة من المنطقة في اليوم التالي. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أدى هجوم وقع ضد مركبة تابعة لمنظمة غير حكومية تحمل علامات واضحة إلى قتل أحد العاملين في مجال تقديم المعونة.

١٥ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر في جوبا، وخلال خطاب ألقي بمناسبة تسجيل الحركة الشعبية لتحرير السودان كحزب من الأحزاب السياسية الرسمية، عزا الرئيس حالة انعدام الأمن التي تسود منطقة الاستوائية الكبرى إلى التحريض السياسي. وهدد بشن عمليات عسكرية بنفسه لقمع أعمال العنف في المنطقة.

منطقة أعالي النيل الكبرى

١٦ - في أعالي النيل، استمر القتال بشكل متقطع بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في الناصر في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان بتبادل إطلاق النار بشكل مكثف، بما في ذلك قذائف الهاون والقنابل الصاروخية في وارجوك وليلو على الضفة الغربية للنيل. وقد وردت تقارير متضاربة بشأن الجهة التي بدأت القتال.

١٧ - وفي الوحدة، منذ ٩ تشرين الأول/أكتوبر، تدهورت الحالة الأمنية في بلدة لير بمقاطعة لير بدرجة كبيرة، حيث أدى القتال بين قوات المعارضة والجيش الشعبي لتحرير السودان إلى فرار العديد من المدنيين من القرى المجاورة إلى المستنقعات المحيطة. وقد التمس عدد كبير من المشردين داخليا من المناطق المتضررة من النزاع الحماية والعلاج الطبي في موقع حماية المدنيين التابع للبعثة في بانتيو. واستمر القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والمعارضة المؤيدة لمشار في العديد من المواقع في جميع أنحاء مقاطعة لير، مما أدى إلى سقوط عدد غير معروف من الضحايا. وأقر حاكم ولاية ليتش الجنوبية بأن المعارضة تسيطر الآن على بيلينغ وأدوك. ونتيجة لذلك، دأب عدد كبير من المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال، على التماس اللجوء في المنطقة المحاذية لقاعدة العمليات المؤقتة للبعثة في بلدة لير. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، كان هناك أكثر من ٧٠٠ من المشردين داخليا في القاعدة.

١٨ - وأدت استقالة بابيني مونيتويل، بصفته نائب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان لشؤون التوجيه المعنوي، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، إلى تزايد التوترات في مقاطعة ميوم، في الوحدة، التي ينحدر منها ولا سيما في صفوف القوات الخاصة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان، التي كان قد أنشأها في البداية السيد مونيتويل بوصفها جيش تحرير جنوب السودان، إلا أنها تخضع حاليا لقيادة اللواء ماثيو بولجانق. وقد تؤثر هذه التوترات على العلاقات بين الطوائف وداخلها في مقاطعتي ميوم وربكونا، حيث يعيد القادة السياسيون والعسكريون النظر في انتماءاتهم، وقد يؤدي ذلك إلى انقسام في صفوف طائفة بول النوير.

١٩ - وفي جونقلي، في باجوت، بمقاطعة دوك، في ١٩ آب/أغسطس، قام شباب النوير، بدعم من عناصر تابعة للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، بمهاجمة مواقع للجيش الشعبي لتحرير السودان، وتفيد التقارير أن ذلك أسفر عن مقتل ما يقرب من ١٣٠ من عناصر المعارضة، وسقوط ٢٣ من الضحايا في صفوف الجيش الشعبي. وتفيد التقارير بأنه نتيجة للقتال الدائر، فرّ عدة آلاف من المدنيين من باجوت إلى مناطق المستنقعات، وهي بوكتاب وباديت وبايويل وأيولديت في مقاطعة دوك. وفي غضون ذلك، أعلن النائب السابق لقائد فصيل كوبرا التابع للحركة الديمقراطية/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان، خالد بطرس، في بيبور، انشقاق فصيله لينضم إلى المعارضة، وذلك بسبب عدم تنفيذ الحكومة للأحكام الرئيسية لاتفاق السلام لعام ٢٠١٤، التي تضمنت الإدماج الكامل لجنود فصيل كوبرا في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وكانت الحكومة قد بدأت بالفعل عملية الإدماج، حيث أُدمج ٢٠٠ من الجنود السابقين في فصيل كوبرا في بيبور في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد يهدد هذا التطور مبادرات المصالحة الجارية بين الطوائف التي بدأتها مؤخرا سلطات بيبور.

منطقة بحر الغزال الكبرى

٢٠ - لا تزال الحالة الأمنية متوترة في غرب بحر الغزال، حيث ترد تقارير تفيد بقيام رجال مسلحين يرتدون الزي الرسمي بقتل المدنيين ومضايقتهم وترهيبهم. وقد أدت الاشتباكات التي وقعت جنوب وجنوب غرب بلدة واو في غرب بحر الغزال، بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وعناصر موالية للمعارضة، إلى مضايقة شديدة للمدنيين على يد قوات الأمن. وعلى الرغم من الضمانات التي قدمها حاكم واو (التي أنشئت بموجب الأمر التأسيسي رقم ٢٠١٥/٣٦)، ظلت البعثة والمنظمات الإنسانية تواجه القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى مقاطعة واو. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أبلغت السلطات المحلية البعثة بأن عناصر تابعة

للمعارضة تنشط في بلدة واو وحولها قامت بمهاجمة مواقع تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان في بازيا بيام، على بعد حوالي ٧٥ كيلومترا جنوب البلدة. ووفقا للسلطات المحلية، كانت المعارضة وجماعات موالية لها قد استولت على بازيا وبوسيري، على بعد حوالي ١٦ كيلومترا جنوب بلدة واو. وقد تسبب القتال في تشريد المزيد من المدنيين. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أُبلغ عن وقوع مزيد من الاشتباكات في منطقتي بقارة وبرنجي، جنوب غرب بلدة واو، في حين تفيد تقارير أن قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات الموالية لها اشتبكت مع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في بوسيري. وفي نفس الوقت، اتهم مدير دائرة الأمن الوطني في واو البعثة باستضافة عناصر تابعة للمعارضة المسلحة في منطقة الحماية المحاذية لقاعدة البعثة في واو. وقد سحب المدير مؤقتا إمكانية وصول دوريات البعثة إلى بعض المناطق في مقاطعة واو بسبب الأعمال العدائية الجارية. وعلاوة على ذلك، ألغت لجنة أمن الولاية القرار السابق فمنحت البعثة حرية الحركة، مشيرة إلى أن حكومة الولاية ليس بمقدورها أن تضمن أمن دوريات البعثة.

الترتيبات الأمنية الانتقالية

٢١ - في ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر، نظمت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم حلقة عمل بشأن الوقف الدائم لإطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، وفقا للتكليف الصادر بقرار مجلس الأمن ٢٣٠٤ (٢٠١٦). وقد ركزت حلقة العمل على المهام التي يُحتمل أن تضطلع بها قوة الحماية الإقليمية بشأن استعراض الترتيبات الأمنية الانتقالية، وخطط مواقع الإيواء، وتوحيد القوات، والتطورات نحو إجراء استعراض للدفاع والأمن الاستراتيجيين. بيد أن المناقشات لم تتناول الحد الأقصى لقوام قوات الأمن التي ستبقى في جوبا ونوع تلك القوات وأسلحتها في إطار الترتيبات الأمنية الجديدة. واتُفق أثناء اجتماع الرئاسة الذي عُقد في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر على إنشاء أربعة مواقع لتجميع قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة الاستوائية.

رابعا - الحالة الإنسانية

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت الأزمة الإنسانية في جنوب السودان حدة وانتشارا من جراء النزاعات المسلحة في أنحاء عديدة من البلد، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وتصاعد الأزمة الاقتصادية. واضطر عشرات الآلاف من المدنيين في جميع أنحاء البلد إلى الفرار من ديارهم نتيجة القتال الدائر، لا سيما في منطقتي الاستوائية الكبرى والوحدة. وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، كان نحو ١٠٠ ٠٠٠ شخص محتجزين في باي بسبب

وجود نقاط تفتيش وجهات مسلحة حول البلدة وفقا لإفادة زعماء الكنيسة المحلية. وأجبر الناسَ أيضا تجدد القتال في أجزاء من الوحدة على التماس الملاذ في مناطق المستنقعات، وقد سافر العديد منهم مسافات طويلة سيرا على الأقدام.

٢٣ - ومنذ أحداث العنف التي اندلعت في تموز/يوليه، فر أكثر من ٢٠٠ ٣٢٣ شخص، معظمهم من النساء والأطفال، إلى البلدان المجاورة، بما فيها أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا هربا من تصاعد العنف في جنوب السودان. وفي آب/أغسطس، وصل ما متوسطه ٦٠٠ ١ من سكان جنوب السودان يوميا إلى أوغندا، وقد ارتفع هذا الرقم في أيلول/سبتمبر ليصل إلى ٨٠٠ ٢ شخص، وظل مرتفعا في تشرين الأول/أكتوبر حيث بلغ نحو ٤٠٠ ٢ شخص. ومنذ ٣ أيلول/سبتمبر، وصل ما يقرب من ٧٠٠ ٤٢ من ملتمسي اللجوء واللاجئين من جنوب السودان إلى إثيوبيا بحجة تجدد القتال والتجنيد القسري وانعدام الأمن الغذائي، معتبرين ذلك من الأسباب الرئيسية لفرارهم. وبسبب هذه التنقلات، أصبح مجموع عدد اللاجئين من جنوب السودان أكثر من مليون شخص، وهو ما جعل جنوب السودان رابع بلد في العالم، بعد الجمهورية العربية السورية وأفغانستان والصومال، من حيث ضخامة عدد اللاجئين.

٢٤ - وظلت مستويات انعدام الأمن الغذائي في البلد مثيرة للجزع. ففي آب/أغسطس، سجلت أسعار المواد الغذائية الأساسية ارتفاعا قياسيا في جوبا، وواو، وأويل، وناهزت ١٠ أضعاف متوسط الخمس سنوات. ويعزى الارتفاع الهائل في أسعار الأغذية أساسا إلى عودة النزاع مجددا في جوبا وحولها مما أدى إلى تعطيل التجارة وتقليل الإمدادات في معظم الأسواق. وقد حدث ذلك في أعقاب موسم الجدب الذي بلغ ذروته بين شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، عندما أصبح حوالي ٤,٨ ملايين شخص، أي أكثر من شخص من كل ثلاثة أشخاص في جنوب السودان، يعانون بشكل حاد من انعدام الأمن الغذائي حسب التقديرات. وتجاوزت معدلات سوء التغذية الحاد العام عتبة الطوارئ ونسبتها ١٥ في المائة في ٧ من أصل ١٠ ولايات، وبلغت حوالي ضعف عتبة الطوارئ في الوحدة (٢٦,٢ في المائة) وشمال بحر الغزال (٣٣,٣ في المائة). وفي غضون ثلاث سنوات، ارتفعت نسبة سوء التغذية الحاد الوخيم بين الأطفال دون سن الخامسة بأكثر من ١٥٠ في المائة.

٢٥ - وتواصل تفشي أوبئة الكوليرا والملاريا والحصبة والكلازار، وكثيرا ما تسببت في وفيات. وحتى ٩ تشرين الأول/أكتوبر، سُجِّلت أكثر من ١,٧٤ مليون إصابة بالملاريا، وهي ما زالت تمثل السبب الرئيسي للاعتلال والوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء جنوب السودان. وكان عدد حالات الإصابة بالكوليرا المسجَّلة أعلى أيضا مما كان

عليه في السنة السابقة، وقد انتشر هذا المرض في مواقع جديدة. أما حالات الإصابة بالكلازار المسجَّلة، فقد فاقت ٤٠٠ ٢ حالة، وهو مرض مداري مميت. ومنذ بداية السنة، سُجِّلت أكثر من ٧٨٠ ١ إصابة بالحصبة، من بينها ما لا يقل عن ١٩ حالة وفاة، تم الإبلاغ عنها في جميع أنحاء البلد.

٢٦ - وما زالت الجهات الفاعلة الإنسانية تواجه تحديات تعرقل جهودها الرامية إلى تقديم المعونة إلى مَن هم في أمس الحاجة إليها. وقد تضمنت هذه التحديات زيادةَ انعدام الأمن وأعمال القتال، والقيود المفروضة على التنقل والعراقيل البيروقراطية. وقد أبلغت الجهات الفاعلة الإنسانية عن التعرّض لحوادث من هذا القبيل بلغ عددها ٨٩ حادثا في آب/أغسطس و ٨١ حادثا في أيلول/سبتمبر، مما يعكس زيادة كبيرة مقارنة بمتوسط الحوادث الشهرية المسجَّلة خلال النصف الأول من السنة البالغ ٦٣ حادثا. وبسبب أعمال القتال التي دارت في الوحدة في شهر أيلول/سبتمبر، اضطرت المنظمات الإنسانية إلى نقل ٦٢ من العاملين في مجال تقديم المعونة من مقاطعتي كوش وربكونا، مما أثّر على إيصال المساعدات اللازمة لإنقاذ الأرواح إلى ٠٠٠ ٦٥ شخص في المنطقة. وقُتل ثلاثة أشخاص من العاملين في المجال الإنساني في آب/أغسطس، وأربعة في أيلول/سبتمبر، وثلاثة في النصف الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وقد وقعت حالتان من هذه الوفيات أثناء أداء عمّال المعونة مهامهم الرسمية. ولا تزال الظروف المحيطة بوفاتهم قيد التحقيق. وفي الوقت نفسه، كان لتزايد الخطابات ذات الدوافع العرقية والخطابات المفعمة بالكراهية تأثير كبير على العمليات الإنسانية في تشرين الأول/أكتوبر، ولا سيما في شمال بحر الغزال، حيث نُقل أكثر من ٩٠ موظفا لأسباب تتعلق بسلامتهم، مما أدى إلى تقليص حجم المساعدات الإنسانية المقدَّمة إلى تلك المنطقة. أما في غرب بحر الغزال، فلا يزال الشركاء في المجال الإنساني يواجهون عقبات تحول دون وصولهم إلى المناطق الواقعة خارج بلدة واو، حيث يُعتقد أن عشرات الآلاف من الأشخاص لا يزالون مشرّدين، رغم المفاوضات المتَّفَق عليها التي أُجريت مع السلطات المحلية وقوات الأمن. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر الرئيس مرسومَين لإنشاء لجنة الرقابة الرفيعة المستوى للعمل الإنساني تضم تسعة أعضاء ويرأسها وزير شؤون مجلس الوزراء من أجل كفالة وضمان إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق أو قيود.

٢٧ - وواصلت الجهات الفاعلة الإنسانية توسيع نطاق استجابتها للاحتياجات رغم تلك التحديات. وفي حدود نهاية آب/أغسطس، تم تقديم المساعدات الإنسانية وتوفير الحماية إلى أكثر من ٣,٤ ملايين شخص، من بينهم أكثر من ٢,٣ مليون شخص تلقَّوا مساعدات غذائية، و ١,٦ مليون شخص تمكَّنوا من الحصول على مصادر مياه محسَّنة، كما تلقى حوالي

٤٠٠ ١٦٤ طفل (٤٠ في المائة منهم من الفتيات) مواد تعليمية، في حين تقلى العلاج أكثر من ٠٠٠ ٣٦٦ من الأطفال والحوامل والمرضعات من آثار سوء التغذية. وفي المناطق المتأثرة بالنزاع والهشة، أُجري ٠٠٠ ٦١٩ كشفٍ صحي.

٢٨ - وفي الوقت نفسه، ظل النقص في التمويل يشكل تحديا من جملة التحديات، حيث تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦ بنسبة ٦٣ في المائة فقط، مما ترك نقصا قدره ٤٩٦ مليون دولار.

خامسا - تنفيذ المهام التي صدر بها تكليف وفقا للأولويات المعدلة

ألف - حماية المدنيين

٢٩ - واصلت البعثة اتباع نهج ذي ثلاثة مستويات في تنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين. ففي إطار المستوى الأول، المتعلق بالحماية من خلال الحوار والمشاركة السياسية، استخدمت ممثلتي الخاصة مساعيها الحميدة لتيسير الدعم المستمر المقدّم من الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل تنفيذ اتفاق السلام وإقناع النظراء الوطنيين مباشرةً بتعزيز حرية التنقل.

٣٠ - ونظّمت البعثةُ ١١ حلقة عمل في مجال إدارة النزاعات لفائدة ٦٥٨ مشاركا خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل مواجهة التوترات المستمرة، وبناء القدرات المحلية المتصلة بتسوية النزاعات، وشرح ولاية البعثة بما في ذلك عملية النشر المقررة لقوة الحماية الإقليمية. وشارك في حلقات العمل مسؤولون في الدولة وفي المقاطعات وزعماء تقليديون وشباب ونساء وزعماء محليون، وممثلون عن المجتمعات المحلية، من بينهم نازحون بسبب النزاع. ووفّرت حلقات العمل منابرَ لمناقشة العوامل المؤججة للنزاعات المحلية ولإيجاد آليات تقليدية لتسوية النزاعات. وفي يامبيو، في غرب الاستوائية، أوصى المشاركون بتوعية الجمهور بأهمية السلام، وتدخل كلّ من الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول، وتوثيق التعاون بين البعثة ومنظمات المجتمع المدني بوصفها استراتيجيات لحل النزاع. وفي برميان ونياملال ووروار في شمال بحر الغزال، سعت البعثةُ، بالتعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إلى تحسين فهم الجمهور لقرار مجلس الأمن ٢٣٠٤ (٢٠١٦) ولدور الوساطة الذي تضطلع به الهيئة الحكومية الدولية. وفي البحيرات، أجرت البعثة حوار سلام بين عشيرة دنكا روب المقيمة في بايام ”ميوم“ وعشيرة دينكا كوواي المقيمة في بايام ”مانتانغاي“. وفي الوحدة، جمعت البعثةُ شبابا من بانتيو وربكونا، إلى جانب نازحين يعيشون في موقع حماية المدنيين من أجل استكشاف الفرص المتاحة للحوار بين العشائر. ونتيجة لذلك، التزم المشاركون ببدء مبادرات سلام مشتركة، تشمل تنظيم مسيرات وعقد اجتماعات من أجل السلام في بانتيو وربكونا

بهدف التصدي للعوامل المؤججة للنزاعات مثل الخطابات المفعمة بالكراهية وسرقة الماشية والاغتصاب والنَّزعات القبلية.

٣١ - وفي إطار المستوى الثاني، المتعلق بحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني، واصلت البعثة توفير الحماية لحوالي ٨٤٢ ٢٠٦ شخصا من المشردين داخليا في ستة مواقع لحماية المدنيين تابعة للبعثة موجودة على الصعيد الوطني. ويستوعب أكبر موقع، وهو موجود في بانتيو، ٤٩٤ ١٠٣ شخصا، في حين تستوعب مواقع أخرى حوالي ٨٧٤ ٣٨ شخصا في جوبا، في وسط الاستوائية؛ و ٠٥٢ ٣٣ شخصا في ملكال، في أعالي النيل؛ و ٧٠٠ شخص في ملوط، في أعالي النيل؛ و ٠٠٤ ٢ أشخاص في بور، في جونقلي؛ و ٥٢٠ ٢٨ شخصا في واو، في غرب بحر الغزال. أما اتجاه مغادرة النازحين المواقعَ طوعًا، الذي لوحظ في النصف الأول من عام ٢٠١٦، فقد انقلب خلال الأشهر القليلة الماضية بسبب اندلاع أعمال العنف في واو في حزيران/يونيه، وفي جوبا في تموز/يوليه واستئناف أعمال القتال في الوحدة. وفي تلك الفترة، سجل عدد النازحين المقيمين في تلك المواقع زيادة تفوق ٠٠٠ ٤٠ شخص.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن وقوع ٦٣٧ حادثا أمنيا في مواقع حماية المدنيين. ويوجد حاليا ٤٠ شخصا محتجزا في ثلاثة مرافق احتجاز في المواقع الموجودة في جوبا وبانتيو وملكال. وتتزايد الأخطار المحدقة بالأمن والسلامة داخل موقع بانتيو بشكل خاص بسبب وجود جماعات تشارك في حشد الدعم لمختلف فصائل الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في الموقع وحوله، ووصول مقاتلين نشطين إلى الموقع من المناطق المجاورة. وللتخفيف من احتمال وقوع أعمال عنف ومن حدة التوترات الطائفية في موقع بانتيو، عززت البعثة التدابير الأمنية والرسائل الموجّهة إلى السكان، بما في ذلك إلى قادة المجتمعات المحلية بشأن الطابع المدني لأماكن عمل البعثة، وبشأن سياستها المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا مع التعبئة السياسية والعسكرية داخل مواقع البعثة وحولها.

٣٣ - وتم التخفيف من حدة التهديدات في المحيط المباشر للمخيمات بفضل جهود التوعية التي قام بها العنصر العسكري في البعثة، وبفضل إنشاء أبراج مراقبة جديدة. وتم تعزيز الأمن الداخلي بنشر شرطة الأمم المتحدة باستمرار، التي عززها العنصر العسكري في البعثة عند الحاجة، وكذلك بإجراء عمليات تفتيش منتظمة للمواد المهرَّبة ومن بينها الأسلحة. وفي إطار المساعي الرامية لتعزيز سلامة وأمن المشردين داخليا الذين يلتمسون اللجوء إلى مواقع حماية المدنيين في جوبا وكذلك المجتمعات المحلية المجاورة، قررت البعثةُ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة حول محيط دار الأمم المتحدة يبلغ طولها ٢٠٠ متر. وقد شكّل التواصل المطوّل مع

النظراء الأمنيين المعنيين والتنسيق معهم، بما في ذلك جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان ومع المجتمعات المحلية، عنصرا رئيسيا لتنفيذ هذه المبادرة.

٣٤ - وفي إطار المستوى الثالث، المتعلق بتهيئة بيئة واقية، تواصل البعثة التركيز على توسيع نطاق أنشطة الحماية إلى خارج مواقع الحماية من أجل بناء الثقة والتشجيع على تهيئة بيئة مواتية للعودة الطوعية. وخارج مواقع الحماية، زاد العنصر العسكري للبعثة من عملية التواصل داخل المناطق المتضررة من النزاع، ولا سيما من خلال تسيير دوريات حسب القطاعات انطلاقا من قواعد عمليات دائمة ومؤقتة. واستخدُمت مؤشرات الإنذار المبكر أيضا للتخطيط لتنظيم دوريات في مناطق التوتر المحتملة. وفي ناصر في أعالي النيل، وفي لير في الوحدة، بما أن معارك دارت في شهر آب/أغسطس، تعمل البعثةُ عن كثب مع الشركاء في مجال الحماية الإنسانية من أجل تحديد المواقع التي يكون المدنيون فيها معرضين للخطر وإجراء دوريات راجلة في تلك المواقع. وسمحت الدوريات الليلية الراجلة وعلى متن مركبات، ومعظمها في المنطقة المحيطة بمواقع الحماية، بتعزيز السلامة من خلال ردع أعمال العنف.

٣٥ - وقد تسبب تدفق الأشخاص المشردين، وأغلبيتهم من النساء والفتيات، في اكتظاظ في المخيمات وحولها مما أدى إلى زيادة احتمال تعرضهن للعنف الجنسي. وتعرضت النساء والفتيات أيضا لهجمات نفذها رجال يرتدون زيا رسميًّا عندما كنّ يجلبن الغذاء والماء والحطب. وأنشئت وحدة دوريات خاصة في واو لمكافحة العنف الجنساني الذي تتعرض له النساء. وتُجري وحدة الدوريات هذه دوريات في النهار والليل وتجيب فورا في حالة تلقي أي بلاغات عن أعمال عنف تستهدف النساء. وإضافة إلى ذلك، في ٢٣ أيلول/سبتمبر، بدأت البعثةُ سلسلة من المشاريع السريعة الأثر المكرّسة لتنفيذ أنشطة مع المجتمعات المحلية المضيفة التي تعيش بالقرب من مواقع حماية المدنيين، من أجل تهيئة الظروف الملائمة للعودة، وتعزيز الأنشطة الرامية للتخفيف من حدة النزاعات في مناطق التوتر المحتملة.

باء - رصد حقوق الانسان وإجراء تحقيقات بشأنها

٣٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والتحقق منها والتحقيق فيها، بما في ذلك الانتهاكات التي وقعت في خضم أعمال القتال التي دارت في جوبا في شهر تموز/يوليه. ورغم المزاعم بأن معظم الانتهاكات التي وثّقتها البعثة قد ارتُكبت على أيدي جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان وضباط الشرطة وأفراد من دائرة الأمن الوطني، فإن القيود المفروضة على تحرّكات البعثة لم تسمح لها بأن توثّق بصورة شاملة الانتهاكات المرتكبة في المناطق التي ينشط فيها الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المسلحة. وقد

تضمنت الانتهاكات الموثَّقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير قتلَ مدنيين وحالات تعذيب وأعمال عنف جنسي متصلة بالنزاع، بما في ذلك حالات اغتصاب واغتصاب جماعي، واعتقال واحتجاز تعسفيّين، وتشريد قسري للسكان، ومضايقات، وتخويف، ونهب، وكذلك انتهاكات لحرية الصحافة.

٣٧ - وفي الوقت نفسه، ساهمت الاشتباكات المسلّحة التي وقعت في أجزاء كثيرة من البلد في تدهور حالة حقوق الإنسان. أما المعارك التي دارت في مقاطعة لوبونوك، في وسط الاستوائية، في شهر أيلول/سبتمبر بين مُربي الماشية والتي يُزعم أنها حظيت بتعزيزات من الجيش الشعبي لتحرير السودان ومن شبّان، فقد أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن اثني عشر شخصا وعن تشريد أكثر من ٠٠٠ ٥ مدني، بسبب إضرام النيران في المنازل ونهب الماشية، ولا سيما في قريتي سنديرو وموراساك. وأُبلغت البعثة أيضا عن ارتكاب انتهاكات جسيمة، من بينها عمليات قتل ونهب للماشية والممتلكات، على أيدي أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان في لير، في الوحدة في شهر آب/أغسطس. وفي شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، وردت أنباء عن تعرّض مدنيين للقتل والاغتصاب والاختطاف وعن تجنيد قسري للأطفال في مناطق من بينها غويت في الوحدة.

٣٨ - وفي أواخر أيلول/سبتمبر، أبلغت مصادرُ البعثةَ بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان نشر المزيد من القوات في باجوك وأياسي وبالوار في ولاية شرق الاستوائية. ويُزعَم أن الجيش الشعبي لتحرير السودان قام بنهب ممتلكات وقتل حيوانات، واحتلال مدارس، واغتصاب نساء وفتيات، واعتقال عدد من الرجال الذين نُقلوا إلى أماكن مجهولة. ونشرت قوات الجيش الشعبي أيضا في ليروا وبالوار في بيام باجوك حيث احتلت المدرسة الابتدائية في باجوك. وأبلغ شاهد واحد على الأقل البعثةَ أنه رأى في ٢ تشرين الأول/أكتوبر جُثث عدة قتلى من المدنيين الذين قُتِلوا أثناء المواجهة التي دارت بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المسلحة في ٣٠ أيلول/سبتمبر، وكانت تلك الجثث ملقاة على الطريق الرابطة بين باجوك وأياسي.

٣٩ - وفي بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر، أشارت أنباء إلى أن القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات المعارضة الذي دار في ياي قد تسبب في ارتكاب انتهاكات وتجاوزات مماثلة. ووثّقت البعثة إصابات في صفوف المدنيين عقب المعارك التي دارت بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في أعالي النيل في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وخلال الاشتباكات، أشارت أنباء إلى

إطلاق سبعة قذائف هاون على بلدة واو شلك، أصابت أربعة منها مناطق مدنية. ومن بين المصابين البالغ عددهم ٣٣ فردا، كان ثمة خمسة مدنيين، من بينهم امرأة وطفل.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت البعثةُ انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان يُزعم أنها ارتُكِبت على أيدي جنود الجيش الشعبي، وتتضمن هذه الانتهاكات قتل المدنيين، والاغتصاب أو الاغتصاب الجماعي، والنهب. وأجرت البعثة مقابلات مع ست نساء يُزعم أنّهُنّ تعرضن للاغتصاب الجماعي من قِبل جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان في مقاطعة ماينديت في الوحدة في ٩ آب/أغسطس. وقد أُجبر بعضهن على العيش مع الجناة، بينما سُلِّمت نساء أخريات إلى جنود آخرين كرَّروا اغتصابهن. وتلقت البعثة بلاغات أيضا عن اغتصاب وقتل مدنيين في ١٨ آب/أغسطس على أيدي جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان في قرية بوري بمقاطعة لينيا في وسط الاستوائية. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، أشارت مزاعم إلى أن جنودا من الجيش الشعبي يرتدون ملابس مدنية قاموا باغتصاب ثلاث نساء في مقاطعة غويت في الوحدة. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، حصلت البعثة أيضا على معلومات تفيد بأن حوالي ١ ٠٠٠ جندي من الجيش الشعبي وأفرادا من مليشيا مسلّحة وصلوا إلى دينغ دينغ في الوحدة، وقيل إنهم قاموا بحرق وتدمير المحاصيل ونهب الممتلكات. وأخبرت مصادرُ البعثةَ أيضا بأنه في ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قيل أن جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان هاجموا ست قرى في بيام ماتانغي، وأطلقوا النار عشوائيا على المدنيين، ونهبوا ممتلكاتهم، وأحرقوا ما لا يقل عن ٤٠ منزلا. وذهبت البعثة إلى مريال - تيت وميد - أدهياك، وأكدت وقوع الهجوم.

٤١ - وحصلت البعثة أيضا على معلومات بشأن هجمات نفّذها مسلحون مجهولو الهوية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر استهدفت مدنيين مسافرين على الطريق الرابطة بين ياي وجوبا في وسط الاستوائية. وأبلغت مصادر عن مقتل أكثر من ٢٠ مدنيا. وكانت أغلبية الضحايا من النازحين، والعديد منهم من النساء والأطفال، وقد قُتلوا بسبب دوافع عرقية. وفي وسط الاستوائية، زُعم أن رجالا مسلحين هاجموا ثلاث حافلات تنقل مدنيين على الطريق الرابطة بين جوبا ونيمولي في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وزُعم أن المدنيين قد أُخِذوا إلى الأحراش وتعرّضوا للسلب، كما أضرم المهاجمون النار في حافلة واحدة على الأقل. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، عُثِر على جثث تسعة مدنيين في مقاطعة منغالا، في وسط الاستوائية، كانت عليها علامات تعذيب من بينها جروح بسواطير وكذلك جروح ناجمة عن طلقات نارية.

٤٢ - وتواصل ورود أنباء إلى البعثة عن حالات تجنيد قسري للمدنيين، من بينهم أطفال. وأبلغ رجلٌ البعثةَ بأنه تعرض للتوقيف إلى جانب ٢٥ شابا آخر في ثوكواثنووتني في مقاطعة

غويت، في الوحدة، في أيلول/سبتمبر على أيدي عناصر تنتمي للفصيل الموالي لتابان دينق من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ولكنه تمكّن من الفرار في اليوم نفسه. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، في حادث آخر، أبلغ أحد المشردين داخليا البعثةَ بأنه خُطف إلى جانب ثلاثة مدنيين آخرين بالقرب من موقع حماية المدنيين في بانتيو وبأنهم أُخِذوا إلى أحد معسكرات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكذلك إلى مقاطعة غويت، حيث تم تقييم خبراتهم العسكرية. وزُعم أن أحد المختطَفين قد أُخذ إلى كويرغيني للقيام بالمزيد من التدريبات العسكرية، بينما أُطلق سراح الثلاثة الآخرين في ٢٢ أيلول/سبتمبر.

٤٣ - ولاحظت البعثة فرض مزيد من القيود على حرية التعبير. ففي ٥ أيلول/سبتمبر، احتجزت الشرطة الوطنية لجنوب السودان رئيسَ تحرير صحيفة ''الوحدة'' بسبب مقال نُشر في ٢٩ آب/أغسطس انتقد ممارسات التجنيد المتبعة في أكاديمية شرطة في رجاف. وفي غرب الاستوائية، أُجبر صحفيان إذاعيّان يعملان في مقاطعة يامبيو على مغادرة البلد في أيلول/سبتمبر خوفًا من أن يعتقلهم ضباط دائرة الأمن الوطني الذين زُعِم أنهم وجَّهوا لهما تُهما بالترويج لمخططات حكومات غربيّة. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، أغلقت دائرةُ الأمن الوطني الصحيفة اليومية ''مرآة الأمة''، بسبب نشر مقالة بشأن تقرير يزعم تفشي الفساد على نطاق واسع في الحكومة، حسب الادعاءات. وأكدت البعثةُ خضوع وسائل الإعلام للرقابة قبل النشر بما في ذلك بإيفاد أفراد من دائرة الأمن الوطني إلى مرافق الطباعة في جوبا. وقد عُثر على أحد الصحفيين العاملين في صحيفة ''الموقف'' الصادرة باللغة العربية بعد أن تعرّض للضرب المبرّح في مقبرة في جوبا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر.

٤٤ - وفي منتصف شهر أيلول/سبتمبر، أبلغ ما لا يقل عن ثلاثة أعضاء في منظمات المجتمع المدني البعثةَ بأنهم تلقّوا تهديدات لأنهم حضروا اجتماعا مع وفد مجلس الأمن الذي زار جوبا في أوائل أيلول/سبتمبر. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أبلغ أحدُ ممثلي المجتمع المدني البعثةَ في يامبيو أن دائرة الأمن الوطني ترصد الحسابات المصرفية لبعض المنظمات لأنها تشتبه في أن هذه المنظمات تتلقى مبالغ مالية لتعزيز المصالح الغربيّة، وكذلك مصالح الأمم المتحدة.

٤٥ - وخلال الزيارات التي قامت بها البعثة إلى مراكز الشرطة والسجون في مختلف أنحاء البلد، سجلت البعثةُ المئات من حالات الاحتجاز المطوّل والتعسفي فضلا عن حالات الاحتجاز بالوكالة، وذلك غالبا في ظروف قاسية، وقد كان بعض المحتجزين من الأطفال. ووثّقت البعثة أيضا سبع حالات وفاة أثناء الاحتجاز في سجن توريت في شرق الاستوائية، يُزعم أنها ناجمة عن أمراض تُعزى إلى سوء ظروف الاحتجاز. وخلال الفترة المشمولة

بالتقرير، مُنعت البعثة من الدخول إلى أماكن يُزعم أنه قد وقعت فيها انتهاكات وتجاوزات، بما في ذلك في ياي في شهرَي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وُمنِعت البعثة أيضا من الدخول إلى مركز شرطة نزارا في غرب الاستوائية في ١ أيلول/سبتمبر. واستمر منع البعثة من الدخول إلى مرافق الاحتجاز التابعة لدائرة الأمن الوطني، حيث يُزعم أن عدة مدنيين محتجَزين فيها.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم توثيق ما مجموعه ٧٦ حادثا تضرر منها ٢ ١٧٧ طفلا في جنوب السودان (١ ٢١٩ فتى و ٩٥٨ فتاة) من خلال آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في حالات النزاع. ووجّهت معظم الحوادث المبلَّغ عنها أصابعَ الاتهام إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان وإلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان باعتبارهما المسؤولَيْن عن ارتكاب هذه الانتهاكات. وكان تجنيد الأطفال واستخدامهم من قِبل أطراف النزاع لتعزيز صفوفها أكثرَ الانتهاكات الموثَّقة تكرارا خلال الفترة المشمولة بالتقرير (٦٠ في المائة من الحوادث)، وتلي ذلك حوادث العنف الجنسي (١١ في المائة)، والهجمات على المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية (٧ في المائة). وشملت الانتهاكات الأخرى التي تضرر منها الأطفال اختطاف الأطفال، وقتل الأطفال الذين يجدون أنفسهم وسط تبادل إطلاق النيران أثناء القتال، والتشويه، ومنع إيصال المساعدات الإنسانية، والهجمات على المستشفيات. ونظرا للقيود الأمنية والحواجز التي عرقلت إمكانية الوصول إلى بانتيو وملكال وجوبا، لم تتمكّن البعثة من التحقّق إلا من ٦٣ حادثا، تضرر منها ٨٥٢ طفلا (٥٢١ فتى و ٣٣١ فتاة)، من أصل ٧٦ حادثا تم الإبلاغ عنها خلال الفترة المستعرضة.

٤٧ - واستمر الجيش الشعبي لتحرير السودان في مضايقة المدنيين في مواقع الحماية التابعة للبعثة وتواصل حدوث الاعتداءات على النساء والفتيات المشردات. وتنتشر حوادث العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، على نطاق واسع دون وجود مساءلة أو إعمال لحقوق الضحايا في الانتصاف والجبر. وقد وثقّت البعثة حوادث عنف جنسي، واغتصاب، واغتصاب جماعي، ومحاولة اغتصاب شملت ما لا يقل عن ٩٠ ضحية، منهم ما لا يقل عن ٢١ طفلا. وأفيد بأن جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان ارتكبوا غالبية الحوادث، على الرغم من أنه زعم أيضا أن ”ميليشيات مسلحة مجهولة الهوية“ وشبانا مسلحين كانوا مسؤولين عن أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وعلى الرغم من أن قدرة البعثة على توثيق التقارير والتحقق منها كانت محدودة بسبب عدم التمكُّن من الوصول إلى المناطق التي تنشط فيها المعارضة، زُعم أن الجناة كانوا من الجناح المعارض في الجيش الشعبي

لتحرير السودان في خمس حالات محددة. وزعم أن الجيش الشعبي لتحرير السودان اختطف حوالي ٢٥ امرأة، منهن طفلتان على الأقل، في جوبا في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٤٨ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، اختتمت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٠/٣١ المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٦، زيارة امتدت أسبوعا إلى جنوب السودان. وأصدر المفوضون بيانا في جوبا أشاروا فيه إلى اجتماعاتهم مع المسؤولين الحكوميين، والمجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية، والمشردين في جوبا وبانتيو. وعلى وجه الخصوص، أعرب المفوضون عن قلقهم الشديد إزاء استمرار تصاعد العنف الجنسي، وتقلص الحيز المتاح للصحفيين وأفراد المجتمع المدني الذين يتعرضون للتخويف والمضايقة، فضلا عن استمرار الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة عن الجرائم الخطيرة وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

٤٩ - وفي أعقاب تصاعد الشواغل إزاء تزايد خطاب الكراهية العرقية على مدى الأسبوعين السابقين، حذر المفوض السامي لحقوق الإنسان في بيان صحفي في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر من أن زيادة حدة الخطاب العرقي وخطاب الكراهية والتحريض على العنف ضد جماعات عرقية معينة في جنوب السودان أمر بالغ الخطورة ويمكن أن يسفر عن فظائع جماعية إن لم يَكبح المجتمع المحلي والقادة السياسيون جماحه على أعلى المستويات.

جيم - تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية

٥٠ - أدى اندلاع القتال في العديد من المواقع في جميع أنحاء البلد إلى تقويض الجهود التي تبذلها البعثة لتسيير الدوريات ودعم إيصال المساعدة الإنسانية في المواقع التي يصعب الوصول إليها، لا سيما في منطقة الاستوائية. وكثيرا ما عرقلت السلطات الأمنية المحلية الدوريات المقررة للبعثة التي استهدفت تقييم حالة السكان المحليين المشردين في المناطق التي أُبلغ عن حدوث عنف فيها. وفي الوحدة، انسحب الشركاء في المجال الإنساني نتيجة القتال الدائر في مواقع رئيسية، بما فيها مناطق تشملها استراتيجية ''ما بعد بانتيو''. ومع ذلك، تمكنت البعثة من دعم حالات الاستجابة للظروف الإنسانية الملحة من خلال تنسيق الدوريات التي تسيرها لمسافات طويلة مع الشركاء في المجال الإنساني وفي مجال الحماية لتعزيز الأمن أثناء نقل مواد المساعدة من مستودع المساعدات الإنسانية وتوزيع المساعدة المنقذة للحياة على المجتمعات المحلية الضعيفة. وقام الأفراد العسكريون التابعون للبعثة، بالتعاون الوثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جوبا والشركاء المحليين في المجال الإنساني والممثلين في القطاعات المختلفة، بتوفير الحماية بواسطة القوات لعمليات إسقاط الأغذية من الطائرات وتحركات

القوافل والعديد من الأنشطة الإنسانية الأخرى، إذ اضطُلع بما مجموعه ٢ ١٥٣ نشاطا من أنشطة الحماية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥١ - وبالإضافة إلى ذلك، في ٢٧ أيلول/سبتمبر اجتمع قائد قوة البعثة مع بول مالونق، رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتمكن من الحصول على تأكيد منه بأن القيود المفروضة على عمليات تحليق طائرات الهليكوبتر التابعة للأمم المتحدة في وسط الاستوائية وأماكن أخرى سترفع بأثر فوري، بالإضافة إلى رفع القيود المفروضة سابقا على أفراد البعثة ومركباتها.

٥٢ - وتمكنت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام من التركيز على مهامها الأشد إلحاحا والمنقذة للحياة، حيث قدمت أفرقة الاستجابة السريعة التابعة لها الدعم التقني والمعلومات إلى الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من أجل إتاحة إيصال المساعدة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى مسح ٤٦٥ ٢١٨ مترا مربعا ورفع القيود المتصلة بها مع إزالة وتدمير ١٥٧ خطرا من أخطار المتفجرات و ٨٢٠ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة.

دال - دعم تنفيذ اتفاق السلام

٥٣ - بذلت ممثلتي الخاصة مساعيها الحميدة، بالتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة، لدعم أداء حكومة وحدة وطنية انتقالية وجمعية تشريعية وطنية انتقالية شاملتين للجميع، وهما جهازان عاملان نص اتفاق السلام على إنشائهما. وبذلت أيضا مساعيها الحميدة لحث القيادة السياسية على الالتزام مجددا باتفاق السلام باعتباره الوسيلة الناجعة الوحيدة لتحقيق السلام في جنوب السودان، وللتشديد على أولوية الحل السياسي. وشملت جهودها التشجيع على الحوار السياسي بين جميع أصحاب المصلحة في جنوب السودان من أجل تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك عودة جميع أصحاب المصلحة إلى عملية السلام.

٥٤ - وواصلت ممثلتي الخاصة أيضا بذل جهودها من أجل تيسير تنسيق الدعم الدولي المقدم لعملية السلام من خلال عقد الاجتماعات التحضيرية للشركاء الدوليين في اللجنة المشتركة للرصد والتقييم من أجل توفير محفل لصياغة مواقف مشتركة وتوصيات متسقة بشأن تنفيذ اتفاق السلام.

٥٥ - وفي إطار دعم آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، واصلت البعثة توفير الحماية بواسطة القوات والدعم اللوجستي لتيسير عمليات هذه الآلية وافتتحت

موقعاً جديداً من مواقع الأفرقة في واو. وقد أُبرمت مذكرة التفاهم الجديدة بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والبعثة بشأن دعم آلية الرصد في آب/أغسطس.

٥٦ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، اتفق على استئناف عمل مركز العمليات المشتركة للجنة المشتركة للرصد والتقييم في جوبا في أقرب وقت ممكن. وكان مركز العمليات المشتركة قد توقف عن العمل خلال الأزمة التي وقعت في تموز/يوليه. ومن أجل دعم عمليات هذا المركز، نقلت إليه البعثة أربعة من أفراد شرطة الأمم المتحدة.

هاء - المسائل الشاملة

٥٧ - في ضوء الانتشار الواسع للعنف الجنسي والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، تسعى البعثة إلى تعزيز حماية النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال تعزيز أعمال الدوريات التي تسيرها قوات الأمم المتحدة، لا سيما في المناطق التي تكون فيها النساء والفتيات أكثر عرضة للخطر. وحثت البعثة رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان على اتخاذ تدابير وقائية لضمان سلامة النساء والفتيات وإحالة الجناة إلى المساءلة. وتعمل البعثة أيضا مع قادة المجتمعات المحلية والشركاء في مجال الحماية على تنسيق حراسة أفراد حفظ السلام للنساء والفتيات الصغيرات اللواتي تغادرن مواقع حماية المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت البعثة في ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر في حوار رفيع المستوى لمدة يومين بشأن خطة عمل جنوب السودان الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. واسترشد الحوار بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، حيث تمثلت أهدافه في تحديد استجابات الحكومة للتصدي للإفلات من العقاب ودعم الضحايا والناجيات، ووضع منظور مشترك بشأن التحديات واستكشاف أفضل السبل الكفيلة بالتصدي لها، وتوعية الوزارات الحكومية الرئيسية بشأن ضرورة إدماج تدابير شاملة لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف الجنساني في أوقات النزاع والسلام على حد سواء.

٥٨ - وسعت البعثة أيضا إلى تعزيز فهم الجمهور لولايتها ودعمها لتنفيذ اتفاق السلام. وقامت البعثة بصياغة وثائق الاتصالات الاستراتيجية التي تحدَّد فيها أدوات نشر الرسائل على الجمهور وبرامج التوعية، بما في ذلك الرسائل الرئيسية، والنشرات الصحفية، والمقاطع الإذاعية، والإحاطات الصحفية، من أجل توضيح وشرح مسؤوليات البعثة والقيود التي عملت في نطاقها والإجراءات التي اتخذتها خلال الأزمة التي وقعت في تموز/يوليه. ووفرت إذاعة مرايا تغطية يومية للمسائل المواضيعية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر عملية السلام، للتأكيد على أن الأزمة التي وقعت في تموز/يوليه لن تعرقل تحقيق السلام. ويواصل البرنامج الإذاعي المخصص للمرأة المعنون ''سلطة المرأة'' الذي تبثه إذاعة مرايا إلقاء الضوء

على الدور القيادي للمرأة في مجالي السلام والأمن. ونظمت المكاتب الميدانية المعنية بالتوعية مناسبات للتوعية لفائدة المجتمع المدني وأفراد المجتمعات المحلية، بما في ذلك في أوساط المجتمعات المحلية للمشردين.

٥٩ - وواصلت البعثة التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وتقديم خدمات الاستشارات والفحوص الطوعية والسرّية، مستهدفة جميع المدنيين والأفراد النظاميين على نطاق البعثة. وتواصلت التوعية العامة لموظفي الأمم المتحدة وعامة الجمهور عن طريق إذاعة مرايا بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى. ويتضمن البرنامج الإذاعي الأسبوعي المباشر ''كلام صريح'' التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ورسائل توعية بشأن الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي والوقاية وآليات التكيف. ومن خلال هذا البرنامج، قامت البعثة بتوعية ما يقدر بنحو ٣٠٨ ١٦٦ شخصا، منهم ١٥٣ ٧٢٤ امرأة.

سادسا - ملاك الموظفين وحالة نشر القدرة الاحتياطية

٦٠ - في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ قوام موظفي البعثة المدنيين ٢ ٥٤٣ موظفا، وهو يشمل ٨٣٢ موظفا دوليا و ١ ٣١٧ موظفا وطنيا و ٣٤٩ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة.

٦١ - وبلغ قوام قوة البعثة من العسكريين ١٢ ٣٠٤ أفراد، منهم ١١ ٧٤٣ فردا عسكريا و ٣٦٧ ضابط أركان و ١٩٤ ضابط اتصال عسكري. ويقل المجموع بـ ٦٩٦ عن القوام المأذون به البالغ ١٣ ٠٠٠، وهو ما يشكل فجوة ستغلق إلى حد كبير بالنشر المقبل لما يصل إلى ٣٧٩ من المهندسين والموظفين الطبيين، الذين سيقدم الكثير منهم الدعم لإنشاء مستشفى من المستوى الثاني في بانتيو.

٦٢ - وبلغ قوام شرطة البعثة ١ ٤٥٩ شرطياً من أصل القوام المأذون به البالغ ٢ ٠٠١ شرطي، منهم ٥٧٦ من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات و ٥٥ من موظفي السجون، و ٨٢٨ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة. ومن بين أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات البالغ عددهم ٥٧٦ فرداً، يشكل ٤٣ فردا جزءا من الـ ١٠٠ فرد المقرر نشرهم لأغراض أنشطة الشرطة المتكاملة المشتركة. بيد أن جميع أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات في جوبا ينشرون مؤقتا في مواقع حماية المدنيين للتعويض عن النقص في الأفراد. وتجري الاستعدادات لنشر وحدة شرطة مشكّلة أخرى من رواندا في جوبا ووحدة أخرى من غانا في بانتيو. ومن المتوقع أن يصل ١٦٠ فرداً من أفراد وحدة الشرطة المشكلة الرواندية في

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ومن المقرر أن ينشر ١٧٠ فردا آخرين من الأفراد الغانيين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. بيد أن التأخير في حصول الموظفين الجدد على التصاريح من وزارة الخارجية يؤثر سلبا في الجدول الزمني للنشر. وقد أسفر التأخير في منح تأشيرات الدخول عن تقطع السبل بـ ٢٣ من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات في عنتيبي لأكثر من شهرين. وكان من المقرر أن يصل في المجموع ٦٠ من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات بين تموز/يوليه وآب/أغسطس، ولكن بسبب عدم إصدار تصاريح الدخول، لا تستطيع البعثة التنبؤ بعمليات التناوب المقبلة لأفراد الشرطة المقدمين من الحكومات. وبالمثل، منذ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، يمنع الأفراد العسكريون التابعون للأمم المتحدة من الدخول إلى جوبا ويجري ترحيلهم عند الوصول إلى مطار جوبا الدولي لعدم حصولهم على تصريح أمني من وزارة الدفاع قبل ٧٢ ساعة من وصولهم. وتطبق هذه القاعدة الآن على البلدان المساهمة بقوات، وعلى ضباط الأركان وضباط الاتصال العسكريين والجنود الذاهبين في إجازة من منطقة البعثة.

٦٣ - ومن أجل تنفيذ الأحكام الواردة في تقرير الأمين العام المقدم من الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي (A/69/779)، واصلت فرقة عمل متفرغة والفريق الاستشاري المعني بالسلوك والانضباط التابع للبعثة إنفاذ سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاكات في البعثة. وانتهت البعثة أيضا من العمل الرامي إلى بدء برنامج إلزامي للتعلم الإلكتروني بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين لفائدة جميع أفراد البعثة، بمن فيهم المديرون والقادة.

سابعا - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات، والقانون الدولي الإنساني، وأمن موظفي الأمم المتحدة

٦٤ - سجلت البعثة ٤٦ انتهاكا لاتفاق مركز القوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمثّل ٢٩ انتهاكا منها في قيود فرضت على تنقل موظفي البعثة والمتعاقدين العاملين في مهام تتعلق حصريا بولاية البعثة. وشملت الحوادث تهديدات تعرض لها أفراد البعثة ومبانيها، ومحاولة الرقابة على البرامج الإذاعية لإذاعة مرايا، وفرض شروط الهجرة الجديدة على دخول موظفي البعثة إلى جنوب السودان، ومصادرة ممتلكات الأمم المتحدة، والتدخل في العمليات الجوية والبرية. وشملت الانتهاكات الأخرى إلقاء القبض على موظفي البعثة واحتجازهم ومضايقتهم والاعتداء عليهم وتهديدهم.

٦٥ - وظل ثلاثة موظفين وطنيين تابعين للبعثة رهن الاحتجاز دون توجيه تهم إليهم، وكان قد أُلقي القبض على اثنين منهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وعلى الثالث في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ ومنعت البعثة من الاتصال بهم. ولم يسمح للبعثة أيضا بالاتصال بالموظفين الثلاثة المحتجزين منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، كان كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان مسؤولين عن التهديدات التي تعرض لها موظفو البعثة ومبانيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد وقع في ٥ أيلول/سبتمبر في الناصر، في أعالي النيل، تبادل لوابل من قذائف الهاون وإطلاق النار من أسلحة ثقيلة العيار بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، بالإضافة إلى إطلاق نار من أسلحة صغيرة. وخلال تبادل إطلاق النار، أصابت رصاصة طائشة محطة معالجة المياه التابعة لقاعدة عمليات إحدى سرايا البعثة. وتواصل البعثة إبلاغ الحكومة بهذه الانتهاكات من خلال مذكرات شفوية وفي الاجتماعات المعقودة مع المسؤولين المعنيين. ويجري إطلاع الحكومة أيضاً على مصفوفة شهرية بالحوادث التي تقع.

ثامنا - الجوانب المالية

٦٦ - خصصت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨١/٧٠ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه، مبلغا قدره ٤٠٠ ٧٨٨ ٠٨١ ١ دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص ١٦٨,٩ مليون دولار. وبلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ما مجموعه ١٥٩,٣ ٢ مليون دولار. وسددت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة عن الفترة الممتدة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦، بينما سددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وفقا لجدول السداد الفصلي.

تاسعا - الملاحظات

٦٧ - ينبغي أن يشعر مجلس الأمن بانزعاج بالغ، على نحو ما أشعر به، من التدهور الحاد في الحالة في جنوب السودان، ومن الاحتمال الحقيقي للغاية لوقوع البلد في الفوضى. فالحالة الأمنية تزداد تدهوراً كل يوم. وستزيد التوترات العرقية وانتهاء موسم الأمطار في تشرين الثاني/نوفمبر من تفاقم العنف. والواقع المرير هو أن جنوب السودان يقف على شفا حفرة.

والسبيل الوحيد لتلافي وقوع كارثة هو الوقف الفوري للأعمال القتالية والعودة غير المشروطة إلى التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار.

٦٨ - وقد حذرت مرارا وتكرارا من أن جنوب السودان يتعرض لخطر التردي إلى مدى أبعد في النزاع، وأعربت عن أسفي لوعود الاستقلال التي بددها الساعون إلى السلطة عن طريق العنف. وأكرر أن القيادة السياسية والعسكرية للبلد مسؤولة أخلاقيا وسياسيا عن تنحية خلافاتها الشخصية تحقيقا لمصالح السكان. ولا يوجد حل عسكري للتجزؤ السياسي والعسكري الراهن الذي يشهده البلد. ولا يمكن عكس مسار هذه الاتجاهات المثيرة للقلق إلا بعملية سياسية شاملة للجميع تسترشد بالتنفيذ الكامل لاتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان.

٦٩- وقد أكد دون موارية المشاركون في الاجتماع الوزاري للشركاء الإقليميين والدوليين الأساسيين في عمليات السلام في جنوب السودان، المعقود على هامش الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (انظر الفقرة ٧ من هذا التقرير)، الأهمية البالغة لعملية سياسية شاملة، يشارك فيه ممثلو الحركة الشعبية لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (الذين تختارهم المعارضة) وأصحاب المصلحة الآخرون، في إعادة جنوب السودان إلى مسار السلام. وفي هذا الصدد، هناك حاجة ملحة إلى ضمان حصول السيد موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، والسيد كوناري، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، على الدعم اللازم لتنفيذ ولاية كل منهما.

٧٠ - وأرحب باستئناف الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق السلام، التي يدل عليها تنصيب الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية واستضافة حلقة العمل المتعلقة بوقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية الانتقالية في جوبا من جانب اللجنة المشتركة للرصد والتقييم. ويحدوني الأمل في أن يُشرَك جميع أصحاب المصلحة، داخل جنوب السودان وخارجه، في عملية سلام تضع أسس دوام الاستقرار والنمو والتنمية.

٧١ - وأرحب بالتزام حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بإعادة حرية التنقل للبعثة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني. ومع ذلك، أشعر بجزع شديد إزاء عدد قيود الوصول الصارخة التي لا تزال تواجه البعثة، بما في ذلك العراقيل التي تواجه الدوريات والعمليات الإنسانية، وعدم السماح لموظفي الأمم المتحدة بدخول البلد. وأحث حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية على إظهار التزامها وحسن نيتها من خلال الإزالة الفورية لهذه العوائق التي تمنع البعثة من الاضطلاع بالمهام الأساسية الموكولة إليها. وعطفا على تقريري السابق، وبالنظر إلى العوائق المستمرة التي تواجهها البعثة في أداء ولايتها، أكرر دعوتي الموجهة إلى مجلس الأمن أن ينظر

على وجه السرعة في التدابير المناسبة المذكورة في القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، بما في ذلك فرض حظر على الأسلحة.

٧٢ - ونظرا لاستمرار تدهور الحالة الأمنية العامة، من الأهمية بمكان أن توقف جميع الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية تصعيد الأعمال القتالية على الفور في جميع أنحاء البلد وتكفل بقاء القوات التابعة لكل منها تحت السيطرة.

٧٣ - وأشعر بالجزع حيال تزايد استعمال الخطاب العرقي وخطاب الكراهية، وهو تزايد ينطوي على خطر تأجيج العنف وتفتيت المجتمعات المحلية. وأدعو حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية إلى التحقيق فورا في جميع أفعال التحريض على العنف ضد الجماعات الإثنية من أجل ضمان محاسبة المسؤولين عن ذلك، بصرف النظر عن انتماءهم السياسي أو رتبهم العسكرية.

٧٤ - وأشعر بالجزع إزاء معاناة شعب جنوب السودان. فقبل أعمال العنف التي اندلعت في تموز/يوليه ٢٠١٦، أشارت التقديرات إلى أن نحو ٦,١ ملايين شخص، أي ما يقرب من نصف عدد السكان، كانوا في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وقد أجبر أكثر من ٢,٣ مليون شخص على الفرار من ديارهم بسبب النزاع، من بينهم أكثر من ١,٦ مليون شخص من المشردين داخليا. وما زالت البعثة نستضيف عدداً متزايداً من المشردين في مواقع حماية المدنيين التابعة لها.

٧٥ - ومما يثير الجزع بشكل خاص التقارير التي تفيد بانتشار أعمال العنف الجنسي، بما في ذلك اغتصاب النساء والفتيات الصغيرات، التي ترتكبها قوات منظَّمة وميليشيات مرتبطة بها وجماعات مسلحة أخرى، في بعض الأحيان بالقرب من مواقع الحماية. ومما يثير السخط أن يقوم الأشخاص المكلفون بالحفاظ على سلامة المدنيين وأمنهم أنفسهم باغتصابهن وقتلهن. ويجب على الحكومة أن تحاسب جميع الجناة عن هذه الجرائم المروعة. فلا يمكن تحقيق السلام الدائم إلى في ظل العدل.

٧٦ - وأخيرا، أود أن أعرب عن خالص تقديري وامتناني للبعثة ولموظفي فريق الأمم المتحدة القطري، الذين يعملون من أجل حماية عشرات آلاف المدنيين وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية. وأخص بالشكر ممثلتي الخاصة، إلين مارغريته لوي، على قيادتها وشجاعتها وتعاطفها، وكذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، التي وفرت للبعثة ما يلزم من الأفراد النظاميين والأصول.

Map No. 4456 Rev. 24 UNITED NATIONS
November 2016 (Colour)

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)